القاهرة في ٢٠٢٢/ ٣ /٣١

**السيد الأستاذ المحاسب / عصام الدين ابراهيم السيد**
**وكيل الوزارة – القائم باعمال مدير الإدارة**
**إدارة مراقبة حسابات النقل البحري**
**الجهاز المركزي للمحاسبات**

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ١٢٩ المؤرخ ٧-٣-٢٠٢٢ بشأن تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة فى ٣١-١٢-٢٠٢٢

نتشرف بالإحاطة بالآتي:

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ١. لم تقم الشركة بإجراء أية مطابقات على أرصدة كبار العملاء والوكلاء فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وقامت الشركة بإرسال مصادقات لعملاء الأرصدة المدينة وبعض العملاء "دفعات مقدمة " ولم نتلق أى ردود عنها حتى تاريخ الفحص. | الشركة قامت بواجبها نحو ارسال المصادقات للعملاء بالبريد المسجل بعلم الوصول تحت اشراف كل من الجهاز المركزى ومكتب المحاسب القانونى (حازم حسن) والمزيلة بعبارة "فى حالة عدم تلقى الردود من جانبكم يعد موافقة على صحة الرصيد من جانبكم" ومن ثم فان الشركة غير مسئولة عن استلام الردود<br>وفيما يخص اجراء المطابقات فان الشركة تجرى دوما المطابقات مع كبار العملاء لإظهار الفروق وبالأخص بعد انتهاء العام المالى نظرا لانشغال العملاء عن اجراء تلك المطابقات فى توقيت إقفال ميزانيتهم الأمر الذي يتعذر معه إجراء المطابقات فى هذا التوقيت من العام |
| ٢. لم تتأثر القوائم المالية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ١٠٨ ألف جنيه قيمة اشعارات الخصم التى تم منحها للعملاء فى العام المالى ٢٠٢٢ وتخص عمليات للعام المالى ٢٠٢١ كان يتعين تسويتها بالخصم من إيرادات النشاط ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية. | سيتم مراعاة ذلك مع العلم أن قيمة الخصم المشار اليه يعادل ٠,٠٤٪ من اجمالى ايرادات النشاط مما يوضح انخفاض تأثير هذا الخصم على صحة القوائم المالية ونشير الى ان الشركة قد قامت بتسجيل هذا الخصم بالفعل خلال العام المالى ٢٠٢٢ وتعذر الغاء وادراجه بالعام المالى ٢٠٢١ حتى لا يؤثر على المصادقات المرسلة العملاء |

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ٣. أدرج مبلغ ١٦٨,٤٠٧ جنيه بكل من حسابى أوراق القبض وتأمينات للغير شيك رقم ٦٤٢٠١١٤٠٥٦٦٨٠٤٣ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ قيمة ضمان أعمال تجهيزات مقر بورسعيد والمقدم من شركة سى دى ايه وكان يتعين التصويب بإلغاء القيد بالحسابين ومراعاة أثر ذلك على قائمة التدفقات النقدية. | وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فان الأهمية النسبية من الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية. وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هي جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما كما يعتمد تحديد الأهمية النسبية للحكم الشخصى ولا يوجد تأثير جوهرى على القوائم المالية حيث ان البند مدرج بالاصول والالتزامات المتداولة وبالتالي لا تأثير له على راس المال العامل للشركه كما ان البند يمثل نسبة ٠,٠٥ % من إجمالي أصول الشركة المدرجه بالقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وبالتالى لا يؤثر على قرارات مستخدمى القوائم المالية |
| ٤. لم يتم موافاتنا بمطابقة على صحة الرصيد المستحق على شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد وقدره نحو ٩٦٤ ألف جنيه مرحله منذ عدة سنوات والمكون عنها إضمحلال بكامل القيمة وقد تبين أن الشركة تحت التصفية. | الشركة تم سحب الترخيص والأراضي المخصصة لها من قبل هيئة ميناء دمياط منذ سنوات وأصبحت ليست ذات كيان قائم وقد تم عمل اضمحلال لها بكامل القيمة |
| ٥. بلغت قيمة التأمينات لدى الغير نحو ٩٢٧ ألف جنيه فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وقامت الشركة بإرسال شهادات لبعض الجهات البالغ رصيدها نحو ٥٦٣ ألف جنيه علما بأنه لم نتلق ردود على نحو ٤١٤ ألف جنيه ولم يتم إرسال الشهادات عن باقى الرصيد وقدره نحو ٣٦٤ ألف جنيه.<br>يتعين إرسال الشهادات اللازمة المؤيدة لصحة الرصيد. | الشركة أرسلت مصادقات للجهات التى بها أرصدة مالية كبيرة والبالغ جملتها ٥٦٣ ألف جم وباقى المبلغ وقدره ٣٦٤ ألف جم هو حصيلة العديد من المبالغ منخفضة القيمة لدى جهات كثيرة وذلك عن تأمينات إيجار شقق وخلافه وسيتم مراعاة ذلك فى الفترة القادمة .<br>ونشير الى أن هذا المبلغ المتبقى يمثل نسبة ٠,٢٤٪ من قيمة إجمالي الأصول المتداولة<br><br>** بالنسبة للجهات التي لم يتم الرد منها، تم عمل شهادات مصادقات وإرسالها بعلم الوصول ولم يرد الرد إلينا حتي الآن ومنهم ٤٠٠ ألف جنيها للشركة الوطنية لتنمية الطرق (تأمين رد الشيء لأصله) |

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ٦. تضمنت أوراق الدفع طويلة الأجل نحو ١,٢٤٩ مليون جنيه شيك رقم ٢٧٣٣٦٥٨١ حف ٢٠٢٢/٧/١ فى حين صحته أوراق دفع قصيرة الأجل وفقا للفقرة ٦٩ من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية. | وسيتم مراعاة ذلك خلال الربع الاول مع العلم بانه وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فإن الأهمية النسبية من الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية. وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هي جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما كما يعتمد تحديد الأهمية النسبية للحكم الشخصى و لا يوجد تأثير جوهرى على القوائم المالية حيث أن البند لا تأثير له على قائمه الأرباح و الخسائر للشركة كما أن البند يمثل نسبه ٤,٠ % من إجمالي التزامات الشركة المدرجة بالقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و بالتالى لا يؤثر على قرارات مستخدمى القوائم المالية و قد نشأ هذا التبويب من وجود خطأ غير متعمد في تاريخ هذا الشيك في التحليلات فقط |
| ٧. لم يتأثر مخصص الأرصدة المدينة المكون البالغ ٢٤٤,٤ ألف جنيه رصيد مدين كعهدة للسيد / كريم حسنين بقيمة ما تم تحصيله من المذكور خلال الفترة من ٢٠٢٢/٢/١٤ حتى ٢٠٢٢/٢/٢٤ وقدره مبلغ ١٠٠ ألف جنيه وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٧) الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية.<br>يتعين تخفيض المخصص بالقيمة ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية. | وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فإن الأهمية النسبية من الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية. وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هي جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما كما يعتمد تحديد الأهمية النسبية للحكم الشخصى و تمت هذه التحصيلات بعد انتهاء أعمال المراجعة واصدار المسودة الأخيرة من القوائم المالية ولم يتم تأثير القوائم المالية بهذا المبلغ نظرا لأنه لا يوجد تأثير جوهرى على القوائم المالية حيث أن المبلغ يمثل ٠,٠٤٪ من إجمالي إيرادات الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و يمثل ٠,٥ % من صافى الربح بعد الضريبة في ٣١-١٢-٢٠٢١ و بالتالى لا يؤثر على قرارات مستخدمى القوائم المالية |

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ٨. لم نتمكن من الحكم على مدى كفاية المخصصات "القضايا، الضرائب " فى ٢٠٢١/١٢/٣١ البالغ ٣٩٨ ألف جنيه، ٢ مليون جنيه على التوالى كالآتى:<br>• لم يتضمن بيان الموقف القانونى المقدم لنا للقضايا تحديد نسب المكسب أو الخسارة لبعض القضايا وعلى سبيل المثال دعوى رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ المقامة من ايجيبت ماركتكس بنحو ١١٢ ألف جنيه.<br>• أفادت الشئون القانونية بأن المكسب ١٠٠ % بالنسبة للدعوى رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٠١٩ المرفوعة من السيدة / دعاء أحمد تعويض عن فصل تعسفى بمبلغ ٢٧٨ ألف وتم تكوين مخصص بكامل القيمة وكان يتعين إلغاء المخصص وفقا لدراسة الشئون القانونية بالشركة.<br>• بلغ مخصص الضرائب المكون ٢ مليون جنيه فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وفقا لما ورد بمحضر لجنة المخصصات المؤرخ ٢٠٢٢/٢/٦ "بناء على فحص ضريبة القيمة المضافة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩" فى حين بلغت الفروق الضريبية نحو ٦,٣٩٧ مليون جنيه وطالبت الشركة بالإحالة إلى لجنة الطعن لمقابلة ما إنتهت إليه اللجنة الداخلية فى ٢٠٢٢/١/٢٤ فضلا عن عدم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة " الموقف الضريبى ". | • بشأن قضية ايجيبت ماركتكس فأن هذه الدعوى لم يدرج لها قيمة فى مخصص القضايا حيث تقع مسئوليتها على ملاك السفينة وليست الشركة ولكنها أدرجت ضمن بيان القضايا من باب حصر القضايا المرفوعة ضد الشركة من الغير<br>• بالنسبة للدعوة المذكورة فى قضية السيده/ دعاء أدرجت نسبة المكسب والخسارة (١٠٠٪) على أساس مكسب السيدة المذكورة و ليس مكسب الشركة<br>• فيما يخص مخصص الضرائب المكون رأت الشركة تكوينه لمقابلة نزاع ضريبى عن ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٠,٤ مليون جم حيث انتهت اللجنة الداخلية الى حسم النزاع فيما يخص مبلغ ٤ مليون جم وذلك فى الجلسة المؤرخة ٢٠٢٢/١/٢٤ بأحقية المصلحة منها بمبلغ ١,٧٨ مليون جم وأحقية الشركة فى باقى المبلغ اما فيما يخص باقى النزاع و قدره ٦,٣٩٦ مليون جم فهى نقاط تم الاعتراض عليها و احيلت الى لجنة الطعن خلال العام المالى ٢٠٢٢ و لم يصل للشركة اى نتيجة عن فصل ودراسة هذا النزاع.<br><br>والشركة قد سبق لها تكوين مخصص ٢ مليون جم عن تلك النزاعات البالغة ١,٧٨ مليون جم بالاضافه الى اى غرامات تاخير ناتجة عن هذا المبلغ وتم تحميل قائمة الدخل لعام ٢٠٢١ بها ويرى المستشار الضريبى وادارة الشركة بعدم أحقية المصلحة لباقى المبلغ محل النزاع والبالغ ٦,٤ مليون جم وسيتم اجراء كافة التسويات المطلوبة فور ورود النتيجة النهائية للجنة الطعن. |
| ٩. لم تتأثر قائمة الدخل فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بالآثار المترتبة على ما أنتهت إليه اللجنة الداخلية "ضريبة قيمة مضافة" جلسة ٢٠٢٢/١/٢٤ بنحو ١,٧٨٠ مليون جنيه فيما انتهى "بالإتفاق" مع اللجنة الداخلية على فروق ضريبية ربط نهائى بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٤.<br>يتعين تحميلها مباشرة على المصروفات بقائمة الدخل. | سبق الرد على الملاحظة بالفقرة رقم ٨ |

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ١٠. لم تتضمن إيرادات النشاط الجارى قيمة تخزين نحو عدد ٥٥ سيارة وردت قبل انتهاء عام ٢٠٢١ وتم خروجها خلال الفترة من بداية العام الحالى حتى ٢٠٢٢/١/٣١.<br>يتعين الحصر وتسوية ما يخص عام ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٢/٢/٢٤ (تاريخ إصدار القوائم المالية) ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية فى ضوء التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية. | سياسة الشركة تقوم على احتساب ايراد التخزين عند خروج السيارات والإفراج عنها حيث تظهر مدة التخزين الفعلية ويستبعد منه ما سبق تحصيله من العملاء عن نشاط التخزين |
| ١١. بلغت الودائع المجمدة مقابل خطابات ضمان نحو ٤,٨٩٨ مليون جنيه وصحتها ٤,٧٣٨ مليون جنيه طبقا لبيان الشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١. وذلك ضمن النقدية وما فى حكمها آخر العام بقائمة التدفقات النقدية.<br>يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية. | سيتم مراعاة ذلك خلال الربع الاول مع العلم بانه وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فإن الأهمية النسبية من الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية و تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية. وبعبارة أخرى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هي جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما كما يعتمد تحديد الأهمية النسبية للحكم الشخصى ولا يوجد تأثير جوهرى على القوائم المالية حيث أن تأثير ذلك يمثل ٠,٥٪ من قيمه أرصدة النقدية بقائمة التدفقات النقدية وبالتالى لا يؤثر على قرارات مستخدمى القوائم المالية |
| ١٢. أعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة (السويس، دمياط، مرغم، القاهرة ، بورسعيد) عل موازين المراجعة والقوائم والملخصات التى أعدتها الشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١. | موازين تلك الفروع مستخرجة من برنامج اوراكل المطبق بالشركة لكل الفروع و هى نتيجة تسجيل المستندات المالية لتلك الفروع |

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ▪ **ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا:**<br>١. تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة كما تم حساب الإهلاك وفقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة فضلا عن الآتى :<br>• لم نواف بنتيجة امطابقة محاضر الجرد السنوى لأصول وموجودات الشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ والتقرير النهائى للجنة الجرد للوقوف على أى إختلافات وإتخاذ اللازم بشأنها بالرغم من إستخدام الشركة برنامج جديد بالباركود لمسح وجرد الأصول الثابتة ورفعها على برنامج الأوراكل.<br>• لم نواف بالشهادات السلبية للأصول المملوكة للشركة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ للتحقق من عدم وجود أية تصرفات أو رهن حقوق عليها.<br>يتعين بموافاتنا بذلك. | مرفق محضر الجرد بنتيجة أعمال الجرد السنوى<br>الشهادات السلبية ترتبط بجهات خارجية (الشهر العقارى) من ثم فانها تتطلب وقت طويل لطلبها من فروع الشهر العقارى المختلفة والانتظار لحين صدورها واستلامها من الشهر العقارى وكان يتعين طلبها قبل الفحص بوقت كافى لتوفيرها حيث تم تسليم الشهادات السلبية المتاحة لدى الشركة حتى تاريخ ٩-٢٠٢١ وجارى استخراج شهادات سلبية بتاريخ أحدث حسب طلبكم . |
| ٢. بلغت جملة قيمة الأراضى بالشركة نحو ١٩,٧٢٣ مليون جنيه تمثل قيمة أرض المبنى الإدارى لفرع الشركة بالتجمع الخامس والمشتراة وفقا لعقد البيع النهائى فى فبراير ٢٠١٨ ولم يتم الإنتهاء من توثيق عقد الأرض باسم الشركة حتى تاريخه.<br>يتعين اتخاذ اللازم لتدارك ذلك والإفادة بما يتم. | التأخير نتيجة لتأخر البائع فى توفير كافة المستندات المطلوبة للتسجيل، وقد قامت الشركة مؤخرا بتحويل عقد الشراء الى عقد بيع واعادة الشراء وفقا للتأجير التمويلى . |

| | |
|---|---|
| ٣. لم يتم تحقيق أى عوائد على استثمارات الشركة فى بعض الشركات التابعة والشقيقة "منذ تأسيسها " وذلك كما يلى:<br>• شركتى ايجيترانس للموانئ النهرية، ايجيترانس بارج لينك للنقل (شركة تابعة) والبالغ إجمالى الاستثمارات بها نحو ٥٠٠ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ونشير إلى أن كلا الشركتين تحت التصفية بصدور قرار الجمعية العامة غير العادية لهما بذات التاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ ولم تزاول أيا منهما أى نشاط منذ تأسيسهما فى ٢٠٠٩/٥/٣، ٢٠٠٩/٦/٤ لعدم حصولهما على التراخيص اللازمة للنشاط لوجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص. وتم مد أجل التصفية حتى ٢٠٢٢/٤/٢٩ بموجب قرار الجمعية فى ٢٠٢١/٦/٢٦. والجدول التالى يوضح استمرار تحقيق الشركتين لخسائر لعدم التصفية فضلا عن المستحق على الأطراف ذوى العلاقة: | تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتصفية شركة ايجيترانس للموانئ النهرية وشركة ايجيترانس بارج لينك وأمر التصفية يتولاه المصفى القانونى والتأخير يرجع لاعتبارات إنهاء الامور المتعلقة بمصلحة الضرائب |

| البيان | الموانئ النهرية | بارج لينك للنقل | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|
| خسائر مرحلة | ٦٨٢,٦٣٣ | ١٩٦,١٢٧ | ٨٧٨,٧٦٠ | |
| خسائر ٢٠٢١ | ٢٢٨,٦٩٧ | ١٩٨,٠٨٠ | ٤٢٦,٧٧٧ | |
| الإجمالي | ٩١١,٣٣٠ | ٣٩٤,٢٠٧ | ١,٣٠٥,٥٣٧ | |
| مستحق على أطراف ذوى العلاقة | ٤٦٥,٠٩٩ | ٨٣,٤٤٨ | ٥٤٨,٥٤٧ | مكون عنها اضمحلال بالكامل |

يتعين الانتهاء من إجراءات التصفية وحتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الخسائر فضلا عن العائد المفقود عن تلك الأموال المستثمرة وهو ما تتحمل مسئوليته إدارة الشركة فى ضوء عدم دقة دراسات الجدوى والتى أغفلت مدى توافق متطلبات الترخيص وفقا للمنوه إليه بعاليه طبقا لإفصاحات الشركة.

| | |
|---|---|
| • شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (شركة شقيقة) والتى بلغ إجمالى الإستثمار بها نحو ٨٨٥ ألف جنيه ومكون عنها إضمحلال بكامل يتعين البحث وموافاتنا بأخر ما انتهت إليه عملية التصفية وما يتخذ فى هذا الشأن. | لا زالت القضايا متداولة ولم يتم الفصل فيها حتى تاريخه حيث انها قضايا متبادلة بيننا وبين هيئة ميناء دمياط امام محكمة القضاء الإداري بدمياط والقضاء الإداري يستغرق وقت فى إنهاء المنازعات وسوف يتم دراسة الأمر نحو عقد جمعية عامة غير عادية للبدء فى إجراءات تصفية الشركة فور صدور حكم قضائى نهائى. |


Down Town Katameya Mall, Building S3,
3rd floor Unit 4, El Teseen St.,
5th Settlement, Cairo 11835, Egypt.
www.egytrans.com

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ٤. وجود عملاء – دفعات مقدمة – فى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ لها أرصدة دائنة متوقفة من سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٨٤ ألف جنيه، ٥٩٦ دولار.<br>يتعين الحصر وموافاتنا بأسباب ذلك وإجراء التسويات اللازمة مع مراعاة ما ورد بأحكم المادة رقم ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته. | الارصدة الدائنة المتوقفة للعملاء لم تتخذ الشركة اية اجراءات حيالها تحفظا من مطالبة العملاء لها حال عودة التعامل معهم خاصة انه لم يمر على تلك الارصدة اكثر من ٥ سنوات وفيما يخص تطبيق المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على تلك الارصدة فان المادة المشار اليها تتعلق بعدد ٤ انواع ليس من بينهم ارصدة العملاء المتوقفة |
| ٥. إستمرار تحقيق خسائر من عام لأخر ببعض فروع الشركة كما يلى :<br>الفرع \| الموقف فى ٢٠٢١/١٢/٣١ \| الموقف فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ \| الموقف فى ٢٠١٩/١٢/٣١<br>دمياط \| ٩٢٩,٦٥٧- جنيه \| ٧٥,١٨٤- جنيه \| ٢٤٦,٨٨٩- جنيه<br>مرغم \| ١,٣٣٢,٥١٢- جنيه \| ٧٤٣,٦٩٦- جنيه \| ١٤٥,٦٤٦- جنيه<br>يتعين بحث أسباب ذلك وإتخاذ ما يلزم لوقف تلك الخسائر لتعظيم إيرادات الشركة. | الخسائر ناتجة عن انخفاض حجم الاعمال بالفروع المذكورة و عليه تم اتخاذ قرار من مجلس إدارة الشركة بغلق هذه الفروع خلال العام المالى ٢٠٢١ ونقل نشاطها لفروع أخرى |
| ٦. عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحوكمة رقم (٥-فقرة٤) بجلستها رقم (١) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥ بشأن إيجاد وسيلة لتفادى السداد للجهات الرسمية نيابة عن العملاء لحين مطالبتهم بالسداد واقترحت اللجنة بتوصيتها أن تقوم الشركة بالمطالبة مسبقا بالمبالغ الخاصة بالجهات الرسمية إلا أنه تبين استمرار الشركة فى سداد تلك الإيصالات الرسمية نيابة عن العملاء دون تحصيلها مقدما خلال العالم وقد بلغت جملتها ١٣,٨٠١ مليون جنيه فى ٢٠٢١/١٢ علما بأن رصيد حساب الذى لا يقابله دفعات مقدمة ٥,٩٢٢ مليون جنيه فى ذلك التاريخ الأمر الذى يمثل مخاطرة على الشركة فى حالة عدم تحصيل تلك المبالغ فى ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتغطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدى إلى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العملاء وغيرهم بدون عائد . | ضمن المبلغ المشار إليه بالملاحظة مبلغ ٣,٧٦٧ مليون جم لدى مجموعة شركات توشيبا العربى و هي من كبار العملاء والشركة تحاول فى سبيل المحافظة على عملائها الكبار منحهم تلك الميزة التنافسية وتلك المديونيات تعد من التسهيلات التى ترى الشركة عدم القلق من تحصيلها .<br>وقد وجدت إدارة الشركة صعوبة في تنفيذ تلك التوصية على معظم العملاء نتيجة المنافسة الشديدة فى السوق. |

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ٧. لم يتم موافاتنا بالمطابقة مع هيئة الإستثمار فى ٢٠٢١/١٢/٣١ على الرغم من طلبها كتابة وآخرها كتاب رقم ١٢٤ فى ٢٠٢٢/٣/٦. | المطابقة مع هيئة الاستثمار ترتبط بجهات خارجية (الهيئة العامة للاستثمار) من ثم فإنها تتطلب وقت طويل للحصول عليها |
| ٨. وجود بعض العمليات التى تمت وأظهرت وجود إيرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما أمكن حصره منها نحو ٤,١٨مليون جم كما تبين وجود عمليات لها تكاليف بدون إيراد بلغ ما امكن حصره منه ١٧٩ ألف جنيه وهو ما يتعارض مع وجود نظام أوراكل ERP الممسوك بالشركة والذى يتيح إمكانية تحديد تكلفة وإيراد كل عملية. | بدراسة تلك العمليات خلال عام ٢٠٢١ تبين الآتى بعد التحليل<br>**أولا:**<br>- عمليات تخص خدمات المناولة وخطابات تنازل للعميل عن الشحنة ليس لها مصروفات (تماشيا مع طبيعة النشاط).<br>- عمليات خاصة بنشاط الترانزيت ليس لها مصروفات حيث أن المصروف يتمثل فى قيمة خطاب الضمان على النشاط إجمالا وليس على كل عملية.<br>- عمليات خدمات تخزين حيث مصروفها يدرج على مستوى النشاط كمصروف مباشر وليس على كل عملية<br>- عمليات يتمثل إيرادها فى عمولات عن حجم اعمال مشروعات لا يقابلها مصروف.<br>**ثانيا:**<br>مصروفات بدون إيرادات نتيجة تسجيل مصروفات تكميلية تخص عمليات خلال ٢٠٢٠ و تم تسجيل الايرادات الخاصة بها فى ٢٠٢١ |

٩. بلغت جملة مصاريف الانتقال المنصرفة مباشرة للسادة ممثلى المال العام بالشركة خلال عام ٢٠٢١ نحو ١٩١ ألف جنيه " ما أمكن حصره" منها نحو ١٤١ ألف جنيه نظير حضور جلسات مجلس الإدارة بواقع ٦٧٥٠ جنيه للجلسة الواحدة، ٥٠ ألف جنيه نظير حضور جلسات اللجان " المراجعة والحوكمة وخلافه من اللجان المنبثقة من المجلس بواقع ٥٠٠٠ جنيه للجلسة الواحدة ونبدى فى هذا الشأن ما يلى :

- مخالفة المادة رقم (١) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافأت ومرتبات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك إلخ والتى استثنت المبالغ التى تؤول إلى جهة التمثيل "..... مقابل نفقات فعلية مؤداة فى صورة بدل سفر أو بدل او مصاريف إنتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التى يباشر فيها مهمة التمثيل على سبيل المثال صرف ١٦,٧٥٠ ج لأحد الممثلين منها ١١,٧٥٠ ج فى ذات التاريخ كالآتى :

| م. انتقال مجلس إدارة / ٦٧٥٠ الجلسة | م. إنتقال لجنة المراجعة والحوكمة / ٥٠٠٠ ج الجلسة | م. إنتقال لجنة الترشيحات والإستحقاقات ٥٠٠٠/ الجلسة |
|---|---|---|
| ٢٠٢١/٢/٢٣ اذن صرف ٢٠٥ | ٢٠٢١/٢/٢٣ إذن صرف ١٩٧ | ٢٠٢١/٢/١٥ إذن صرف ١٦٤ |

مما يتضح معه أنها لاتمثل نفقات فعلية وفقا للمادة المشار إليها بعاليه.

وحيث أن المادة رقم (٣) من القانون المشار إليه قد أوجبت على المسئولين عن إدارة الشركات والجهات المشار إليها فى المادة الأولى أن يؤدوا المبالغ التى يستحقها الممثلون المذكورين أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو صورتها إلى الجهات التى يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ إستحقاقها ... على أنه فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة مقابل بدل سفر أو بدل أو مصاؤيف إنتقال أو إقامة فيقتصر الأداء على ما زاد عن الحدود المقررة وفقا لحكم المادة الأولى من القانون . وهو ما لم تلتزم به الشركة على الرغم إقرار الشركة بأنها ملتزمة بتطبيق أحكام القانون المشار إليه .

الشركة ملتزمة بتنفيذ أحكام الفقرتين ١،٣، من القانون رقم (٨٥) لسنة ٨٥ المشار اليه بالملاحظة حيث تقوم الشركة بسداد مكافئات العضوية لممثلى المال العام وكذلك بدلات الحضور و حصص الأرباح الى بنك الاستثمار مباشرة و بموجب شيكات صادرة للبنك اما ما يتم صرفه بشكل شخصى لممثلى البنك هو بند الانتقال عن حضور جلسات مجلس الإدارة وجلسات اللجان المنبثقة منها و هى بواقع ٦٧٥٠جم لجلسة مجلس الإدارة و ٥٠٠٠ جم لجلسات اللجان و هو وفقا للقواعد و النظم المحددة لأعمال الشركة (قرار الجمعية العامة) لتحديد تلك البدلات وهو ما نصت عليه المادة رقم (١) من القانون المشار اليه

أما فيما يخص ما ورد بالملاحظة من مخالفة الشركة بصرف بدلا انتقالات لاحد ممثلى المال العام بشكل مزدوج عن انعقاد جلستين (مجلس إدارة، لجنة مراجعة) بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٣ فاننا نوضح ان المبلغ المشار اليه هو تاريخ اذنى الصرف رقم ٢٠٥، ١٩٧ بينما تاريخ انعقاد الجلسات هو يوم ٢٠٢١/٢/١٨ و هى لجنة المراجعة والحوكمة أما جلسة مجلس الإدارة فهى بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٣ و بناءا عليه لا وجه للمخالفة بتكرار صرف بدل انتقال

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| يتعين إتخاذ اللازم نحو الإلتزام بما ورد بالقانون والإفادة بما يتم أو تقديم المستندات الدالة على أنها نفقات فعلية إعمالا لأحكام القانون المشار إليه . | |
| ١٠. إنعقاد بعض جلسات مجلس الإدارة بالوسائل الإلكترونية صرف عنها مصاريف إنتقال بلغ ما أمكن حصره نحو ٢٠٣ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢١.<br>يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لوضع القواعد والنظم والإجراءات فى حال انعقادها بالوسائل الإلكترونية. | طبقا لقرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ يعتبر حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه واجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية حضورا فعليا ويسري عليه أحكامه.<br>وسيتم وضع قواعد منظمة للجلسات المنعقدة بالوسائل الإليكترونية وعرضها على الجمعية العمومية القادمة. |
| ١١. عدم الإلتزام بتنفيذ ما ورد بالمادة رقم (٨) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ والمتضمنة خصم نسبة تعادل خمسة من عشرة آلاف من إجمالى الراتب الشهرى للعاملين حيث تبين قيام الشركة بالخصم من الراتب الشهرى غير منضمن الحوافز والأرباح وغيرها بالمخالفة لما تقضى به التعليمات التنفيذية رقم ٦٨ لسنة ٢٠٢١ الصادرة من مصلحة الضرائب المصرية والتى فسرت المقصود بالراتب فى تطبيق المادة رقم (٨) من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ بأنه "جملة ما يحصل عليه العامل شهريا من مستحقات وفقا للمادة رقم (٩) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته " وقد بلغ جملة ما تم خصمه وسداده خلال العام نحو ١٤ ألف جنيه .<br>يتعين الإلتزام بالتعليمات التنفيذية المشار إليها وإجراء التصويب اللازم. | وفقا للمادة ٨ من القانونً ٤ لسنة ٢٠٢١ والكتاب الدورى رقم ١١٩لسنة ٢٠٢١ بشأن الية تطبيق بعض احكام قانون انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم، فقد فسر المنشور١٤ لسنة ٢٠٢١ (أولاً –مادة ٣) بأن المقصود بالراتب فى تطبيق حكم المادة (إجمالي الراتب الشهرى)، مع العلم أنه لا يتم صرف حوافز أو ارباح شهرياً للعاملين بالشركة والرقم صحيح ويتم تطبيق أحكام القانون المذكور بكل دقة وتوريد ما يتم استقطاعه للجهة المنوطة |
| ١٢. لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ فى ٢٠٢٢/٢/٢٤ – والمتضمنة أعتماد القوائم المالية المدققة للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ – على شراء أسهم خزينة دعما لسعر السهم بالسوق بما لا يجاوز ١٠٪ من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصدر وذلك من خلال السوق المفتوح على أن يتم التنفيذ على مدار ٦ شهور.<br>كان يتعين الافصاح وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٧) الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية. | هذا حدث لاحق لا يوجد له تأثير على القوائم المالية وبالتالى لا يتطلب الإفصاح |

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ١٣. حققت الشركة خلال العام ٢٠٢١ ربحا من النشاط فقط ٢٤٩ ألف جنيه فى حين بلغ صافى ربح العام ١٨,٥٣٨ مليون جنيه على الرغم من تحقيق إيرادات استثمارات بلغت ٢١,٢٧٣ مليون جنيه وهذا يدل على ضعف قدرة الشركة على تحقيق وتوليد أرباحا من أنشطتها وما يؤيد ذلك ظهور صافى النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل بالسالب بنحو ١٩,٤١ مليون جنيه وبنسبة سالبة تقدر بنحو ٢٩٢٤٪ وهو مؤشر سلبى حيث أن التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل تعتبر مؤشرا رئيسيا على مدى قدرة عمليات المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية لإعادة سداد القروض والحفاظ على القدرة التشغيلية للمنشأة وسداد توزيعات أرباح الأسهم وفى الفيام بإستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل. | نود ان نلفت الانتباه الى انه تعرضت معظم الدول ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ الى انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد مما تسبب فى اضطرابات فى معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل عام ولذلك كان هناك تأثير جوهرى على نتائج الأعمال بالقوائم المالية الدورية للشركة والتى امتدت إلى عام ٢٠٢١ هذا بالإضافة الى وجود مصروفات غير متكررة تحملتها الشركة خلال عام ٢٠٢١ بالاضافة الى الانفاق على بعض اوجه التطوير الاستراتيجى التى سيكون لها مردود على حجم اعمال الشركة ونتائجها فى الفترة القادمة. |
| ▪ **<u>تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:</u>**<br>١. ورد للإدارة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢ صورة ضوئية غير معتمدة من السلطة المختصة وغير مختومة من الشركة من تقرير مجلس الإدارة عن مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ على الرغم من طلبه كتابة بتواريخ ٢٠٢٢/٣/١،٢،٦ بموجب كتابات الإدارة أرقام ١٢٤،١٢٠،١٢٣ على التوالى. وهو ما كان يتعين تداركه. | - تم موافاة السادة الجهاز المركزي للمحاسبات بتقرير الحوكمة الموقع من مدير إدارة الحوكمة فور طلبه ضمن أوراق الفحص يوم ٢٠٢٢/٢/٢١ وتم تسليمه للسادة اعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات.<br><br>- تم تسليم السادة الجهاز المركزي للمحاسبات صورة من محضر مجلس إدارة الشركة رقم ٢ لعام ٢٠٢٢ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٤ والذي يثبت اعتماد المجلس لتقرير الحوكمة لعام ٢٠٢١. |

| | |
|---|---|
| ٢. مخالفة الشركة لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بشأن إصدار الدليل المصرى لحوكمة الشركات وكذا قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاتها حيث تبين ما يلى:<br>• تم تشكيل لجنة المراجعة والحوكمة بموجب قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٤) فى ٢٠٢١/٤/٢٧ بالمخالفة للبند رقم ١/٣/٢ (لجنة المراجعة) من الدليل المشار إليه والذى نص على ان اللجنة تختار رئيسها.<br>• تضمنت محاضر إجتماع لجنة المراجعة والحوكمة رقمى (٢) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٨، (١) لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٧ ضمن توصياتها اعتماد اللجنة للقوائم المستقلة والمجمعة غير المدققة عن عامى ٢٠٢٠، ٢٠٢١ على الترتيب وإحالتها لمراقب الحسابات لتدقيقها بالرغم من ان ذلك ليس من ضمن مهام اللجنة على نحو ما ورد بالدليل فضلا عن مخالفة ذلك للمادة ٦٤ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.<br>يتعين إتخاذ اللازم نحو أعمال نصوص القوانين والقرارات ذات الصلة إعمالا لقاعدة الإلتزام أو التفسير الواردة بالبند ٦/١ .<br>• حتى تاريخه لم توفق الشركة أوضاعها وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٠ المؤرخ ٢٠٢٠/٣/٢٢ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ والخاص بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وكذا الكتاب الدورى رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ فى ٢٠٢٠/٤/١٩ الصادر عن الهيئة بشأن حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب او الرئيس التنفيذى للشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة حيث نص القرار فى مادته الثانية على العمل به فى اليوم التالى لنشره بالوقائع المصرية وتم النشر بالعدد (٩٢ تابع) فى ٢٠٢٠/٤/١٩ ولم يتم الإلتزام بمهلة توفيق الأوضاع خلال سنة من تاريخ العمل بالقرار أو أول إنتخابات لمجلس إدارة الشركة .<br>يتعين اتخاذ اللازم لتصويب الوضع ومراعاة ما ورد بالقرار المشار إليه. | سوف يتم اتخاذ ذلك في عين الاعتبار مستقبلا.<br><br>نص المادة ٦٤ من القانون المشار اليه يوضح مسئولية مجلس الإدارة عن إعداد القوائم المالية للشركة وتقرير عن نشاطها عن السنة المالية و ليس ضرورة اعتماد المجلس لتلك القوائم كما ان لجنة المراجعة و الحوكمة بالشركة اعتمدت القوائم المالية الغير مدققة و التى أعدتها الشركة طبقا لنص المادة المشار اليها تلى ذلك اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية المدققة و من ثم فان الشركة ممثلة فى مجلس إدارتها ولجنة المراجعة تلتزم بأحكام القوانين و القرارات ذات الصلة بهذا الشأن<br><br>بالإضافة لما تقدم فقد قام المجلس في جلسته رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧ بند (ما يستجد من أعمال) بتفويض لجنة المراجعة والحوكمة بإحالة القوائم المالية المستقلة والمجمعة غير المدققة للشركة لمراقب الحسابات اعتبارا من تاريخه. وقد تم موافاة السادة الجهاز المركزي للمحاسبات بصورة من المحضر المذكور لإثبات ذلك وتم الاطلاع عليها من قبل سيادتهم.<br><br>وفقا لقرار هيئة الرقابة المالية رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٠ بحظر الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والذي قامت الهيئة بمنح الشركات المقيدة في البورصة مهلة لمدة عام لتوفيق أوضاعها اعتبارا من تاريخ نشر القرار أو أول انتخابات لمجلس إدارة الشركة، فسوف تقوم الشركة بالالتزام بتطبيق القرار المذكور في أول انتخابات لمجلس إدارة الشركة وقد ذكرت الشركة ذلك في التقرير الخاص بتطبيقات الحوكمة لعام ٢٠٢١ وتم موافاة السادة الجهاز المركزي بصورة منه. |

| ملاحظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| ٣. وجود مظاهر وقصور عملية الرقابة والضبط الداخلى بالشركة على سبيل المثال ضعف الرقابة على عمليات البيع لبعض أصول الشركة نتيجة القصور الشديد فى البيانات المرفقة بمستندات البيع فضلا عن ان نظام التكاليف لا يفى بالغرض. | الملاحظة لم توضح تفصيلا ما هى اوجه القصور فى إجراءات الرقابة والضبط الداخلى حيث أشارت فقط الى مثال يخص مستندات بيع الاصول دون ان توضح اوجه القصور فى البيانات الخاصة بمستندات البيع وعن الغرض الذى لم يقم نظام التكاليف بالوفاء به خاصة ان الشركة لديها نظام اوراكل يشتمل على مراكز تكاليف على مستوى الفروع و الانشطة والخدمات |
| ٤. تأخر الشركة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة نحو الالتزام بما ورد بقرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أرقام ٣-١/٢٠٢٠ ، ٨-١/٢٠٢٠ بشأن قرب إنتهاء مدة الترخيص الممنوحة للنشاط بالمناطق الحرة ومنح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات التى ترغب فى الاستمرار فى مزاولة النشاط مهلة لمدة عامين إعتبارا من ٢٠٢١/١/١ لتوفيق أوضاعها للإنتقال للعمل بالمنطقة الإقتصادية بقناة السويس وفقا للخطة الزمنية المعدة وقد تبين قيام الشركة بحجز قطعة أرض رقم (١٨) من شركة البحر الأحمر للنحاس مساحتها نحو ١٠٤٤٧ متر مربع وقيمتها نحو ١٧,٦٥٥ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٨/١٧ (بعد نحو ٨ شهور ) الأمر الذى يستلزم نهو الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص وفقا لما تضمنته الخطة الزمنية. | ورد بالملاحظة ما يشير إلى ما اتخذته الشركة من إجراءات لتوفيق أوضاعها وذلك من خلال قيام الشركة بشراء قطعة الأرض المشار اليها فى ٢٠٢١/٨/١٧ والشركة تعمل حاليا على الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة حيث ان المدة الممنوحة للشركة تمتد حتى نهاية عام ٢٠٢٢ |
| **ثانيا :-القوائم المالية المجمعة**<br>لم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة و تقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة | الشركة اعتمدت فى إعداد القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية غير المدققة للشركات التابعة والشقيقة و هى لم يحدث بها اى تغير عن القوائم المالية المدققة و التى وردت للشركة بعد انتهاء أعمال إعداد القوائم المالية<br>مرفق لسيادتكم صورة ن القوائم المالية المدققة لتلك الشركات |

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

**رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب**

**عبير وائل لهيطه**